البيئة الجاذبة للإستثمار

رؤية في البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح

من خلال إطلالة سريعة على البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية نرى أنه يدل على شمولية الطرح ودقة التفاصيل ووضع النقاط على الحروف وتحديد مكامن الضعف والقوة برؤية واضحة على جميع الأصعدة.

فالبرنامج هو المختصر المفيد والشامل الداعم وخلاصة تجارب محترف محنك ذي بصيرة نافذة ورؤية ثاقبة لوضع الحلول المناسبة لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاجتماعية.

ولابد من التأكيد أن ماسطر في البرنامج وعود غير خاضعة للشك في تحقيقها فقد حققت اليمن خلال الفترة الماضية قفزات نوعية في مختلف المجالات وشهدت إنجازات هائلة ولم تعد اليمن رقماً هامشياً بل أصبح لها صوت مسموع يعتد به عزز دورها القومي والإقليمي وأصبح لها مكانة دولية مرموقة.

أ.د.عبدالصمد هزاع

لا أبالغ إذا قلت إن البرنامج وضع رؤية شاملة لبناء دولة عصرية ومتطورة تضاهي الدول المتقدمة في شتى الميادين إذا طبق البرنامج وأفسح له المجال ليتخطى عقبة الإناء والأمزجة التي تظهر هنا وهناك بين الحين والآخر. غير أنه أي البرنامج قد تضمن مصفوفة متكاملة من الإصلاحات التشريعية والإدارية ووفر المناخ الأنسب لعوامل نجاحه بدءا بمنظومة الإصلاح المالي والإدارية ثم إعادة النظر في كثير من القوانين التي كان لابد من إعادة النظر فيها كما أن البرنامج أيضا قد تضمن تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وقانون المناقصات والمزايدات وغيرها من القوانين والتشريعات ذات الصلة.

الأفكار والتوجيهات التي وردت في البرنامج بشأن خلق بيئة استثمارية جاذبة

لعل البرنامج قد تضمن جملة من الرؤى والأفكار بشأن خلق جاذبة للاستثمار تتمثل أبرزها في إيجاد المناخ الأمن والمستقر الذي يشعر معه المستثمر بالاطمئنان ليأتي بعد ذلك وجود بيئة تحتية قوية تتمثل في المناطق الصناعية التي جاءت في البرنامج والتي بدأت الحكومة بإيجادها في العديد من محافظات الجمهورية حيث تم الإعلان عن عشر مناطق صناعية تخصصية ونوعية مطروحة للاستثمار لعل أبرزها المنطقة الصناعية والتخزينية في المنطقة الحرة بعدن بكلفة 49.7مليون دولار إضافة إلى قرية البضائع والشحن الجوي بكلفة (15) مليون دولار والمنطقة الصناعية في الحديدة بكلفة (36.2)مليون دولار أمريكي والمنطقة الصناعية في المكلا بمنطقة بريمر القريبة من مصافي تكرير النفط ومجمعات الثروة السمكية وموقع الميناء المستقبلي .

وفي محافظة لحج خصصت منطقة صناعية بمساحة كبيرة لإقامة صناعية تكاملية نوعية منها صناعية (تشكيل الحديد- والصناعات التجميعية المتعددة) بما فيها صناعية تجميع السيارات والآليات وغيرها من الصناعات بالإضافة إلى تجمعات صناعية عدة في أمانة العاصمة وتعز وأبين ومختلف المحافظات .

كما عملت الحكومة على إيجاد البنى التحتية الأخرى كتوفير الطاقة الكهربائية من مصادرها المختلفة سواء بتوليد الطاقة الكهربائية،بالطاقة النووية أو الغاز المسال كما هو الآن في محافظة مأرب والذي يجري العمل فيه بمرحلتيه الأولى والثانية بكلفة تزيد على (395) مليون دولار بقدرة توليد (800) ميجاوات في المرحلتين ومحطة أخرى في محافظة ذمار- مدينة معبر بقدرة توليد (300ميجاوات) ولاشك أن توفير الطاقة الكهربائية سيشجع قيام مناطق ومدن صناعية كبرى تعتمد في نشاطها على استغلال الطاقة،كما عملت الدولة على تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس/علي عبدالله صالح والمتمثلة في إيجاد وإنشاء وتوسعة العديد المطارات والموانئ في مختلف المحافظات (المكلا - المهرة - عدن - المخا - الحديدة - سقطرة - شبوه).

كل ذلك شكل رافداً إضافياً لعوامل جذب الاستثمار في المجالات المختلفة وإذا كان من السائد أن البنى التحتية لجذب الاستثمار هي الهيئات والمنشآت والمناطق الصناعية والحرة وكذا مصفوفة القوانين وغيرها من الاجراءات التي تم توفيرها إلا أنه وبكل تأكيد فإن العامل البشري يعد من أهم ركائز الاقتصاد الذي يدفع به لمصافات متقدمة فبدون الإنسان والكادر المؤهل المدرب لايمكن إقامة أي من تلك المنشآت الصناعية أوالخدمية ومن أجل ذلك عملت الحكومة على توسيع قاعدة العلم والمعرفة بما يخدم ويواءم التقدم العلمي والتكنولوجي ومتطلبات سوق العمل من الكوادر الكفوءة والمدربة فقد أوجدت الدولة ثلاث وزارات تعني بالتعليم بفروعه والثانوي والعالي والفني والمهني ولعل وجود كلية المجتمع الموجود في كل من صنعاء وعدن في الوقت الحالي سيكون لها أثر كبير لتخريج تلك الكوادر الكفؤة المناط بها الدفع بعجلة التنمية خطوات متقدمة إضافة إلى قيام الدولة بإنشاء العديد من المعاهد الفنية والمهنية والسياحية التي أنشئت مؤخرا للغرض نفسه وهذا ما يعرف بالاستثمار في رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية،كما أن انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الذي سينعقد في اليمن أواخر الشهر الجاري سيخلق بيئة مناسبة لعملية الترويج للاستثمار وسيوفر بيئه جاذبة لتلك الاستثمار التي ولاشك ستكون ناجحة وكبيرة بكل المقاييس في المجالات المختلفة.

إصلاح البنى التحتية والمؤسسية والتشريعية

تعد التشريعات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية ركيزة مهمة لجلب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين بإقامة مشاريع استثمارية في مجالات متعددة ولكي يقيم المستثمر مشروعاً ما لابد من توفير التشريعات اللازمة التي تضمن نجاحات أكيدة لمشروعاته كونه يبحث أولا وأخيرا عن المنفعة الشخصية لذاته وللدولة ثانيا..

ولذلك فقد ورد في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية جملة من التوصيات والرؤى والأفكار لإيجاد بنية تشريعية تواكب المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية خاصة ونحن مقدمون على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وأيضا وهو الأهم الانضمام لمجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يترتب عليه إعادة النظر في جملة من القوانين المعمول بها حاليا،وفعلا شرعت الحكومة بإعداد مصفوفة متكاملة من القوانين المشجعة للاستثمار التي تمنحه امتيازات واسعة كإعفائه من الضرائب وتخفيض الجمارك إلى الحدود الدنيا بالإضافة إلى إعطاء المستثمر حق التملك للأرض التي سيقام عليها مشروعه عند سقف استثماري معين كما شرعت الدولة بإصدار قانون مكافحة الفساد وقانون المزايدات والمناقصات وقانون الذمة المالية.

جملة من الإصلاحات التشريعية التي وردت في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/الرئيس والتي حرصت الحكومة على البدء بتنفيذها ما يخلق بيئة استثمارية ملائمة.

تنمية القطاعات الواعدة

لقد ركز برنامج فخامة الأخ/رئيس الجمهورية على تنمية القطاعات الواعدة للتقليل من الاعتماد على الإرادات النفطية باعتبارها مصادر غير مستقرة سواء في كمية الإنتاج أو السعر الذي يشهد تقلبات من حين إلى آخر ولهذا ركز البرنامج على تنمية القطاعات الواعدة كالسياحة والزراعة والثروة السمكية ولعل الجانب السياحي قد أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام سواء بتشجيع أو بإقامة المشاريع الإستثمارية ذات الطابع السياحي والفندقي وكذا خلق بيئة سياحية أكثر أمنا.كما اعتبر البرنامج قطاع الأسماك من القطاعات المهمة لما تمتاز به بلادنا من ثروة سمكية متنوعة هائلة وقد عملت الحكومة على تعديل العديد من القوانين الخاصة بالاصطياد (الاستثمار والتقليدي) ودعمت إنشاء الجمعيات السمكية وتطويرها بما يكلف إقامة جمعيات سمكية قادرة على التصدير بجودة عالية خاصة وأن اليمن تمتلك شريطاً ساحلياً يزيد عن (2500)كلم وفي الجانب الزراعي ساعدت الدولة على إقامة الجمعيات الزراعية النوعية والعامة وكذا الاتحادات الزراعية للدفع بالقطاع الزراعي باعتباره من أهم القطاعات الواعدة التي يعول عليها لخلق مزيد من فرص العمل ورفع الميزان التجاري اليمني مع الدول الأخرى إلى المستوى المطلوب وهذا ماحدث فعلا حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الاتحاد الزراعي أن إجمالي صادرات اليمن من المنتجات الزراعية كانت على (24) مليار ريال خلال العام المنصرم 2006م ولعل هذا الرقم يعطي مؤشرا مهما مفاده ان ارتفاع نسبة الصادرات تسير وفق ماهو مرسوم لها من قبل المعنيين في الحكومة باعتبار القطاع الزراعي من القطاعات الواعدة الأكثر أهمية كثمرة اهتمام الدولة به حيث قامت بإيجاد صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لتوفير ودعم المدخلات والمستلزمات الزراعية للمزارع بقيمة مخفضة تصل إلى 50% من كلفتها الفعلية ..

ومن هنا يمكن القول إن البرنامج الانتخابي قد ركز على القطاعات الواعدة ومنحها كل الدعم والتسهيل خلال الفترة الماضية وأيضا في الفترة القادمة ولضمان ماورد في البرنامج لفخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح على أرض الواقع ولابد من مزيد من التسهيلات والإجراءات والعمل على إيجاد البنى التحتية والإنفاق الرأسمالي والاستثماري وخلق شراكة حقيقة بين الحكومة والقطاع الخاص تتمثل هذه الشراكة بتحديد الآليات التي لابد من توافرها للدفع بالاستثمار وتشجيع المستثمر المحلي والعربي والأجنبي لإقامة مشاريع استثمارية أكثر جدوى ولعل إيجاد التشريعات المناسبة والمحفزة تأتي في المقدمة إضافة إلى إيجاد مناخ استثماري آمن ومستقر وقضاء تجاري ومستقل وعادل يكفل للجميع القيام بالدور المطلوب.

عميد كلية المجتمع - صنعاء

الأخ صلاح محمد سعيد العطار - رئيس الهيئة العامة للاستثمار يتحدث لـ (14 أكتوبر) :

مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار يعد منعطفا مهما على طريق تعزيز البيئة الاستثمارية في اليمن ويجسد سياسة الانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمارات العربية والأجنبية

كل التوجهات و القرارات الرئاسية والحكومية تجعلنا أمام تحدي النهوض بعملية الاستثمار والاقتصاد و التنمية

إعداد إستراتيجية ترويجية للاستثمار وعمل دراسات قطاعية له وإجراء مسح ميداني للفرص الاستثمارية المتاحة أبرز أولوياتنا القادمة

تحتضن العاصمة صنعاء خلال يومي 22 و 23 أبريل الجاري مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن الذي تنظمه الحكومة اليمنية والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف توفير الفرص لجذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية الذي يأتي انعقاده بعد أيام وأسابيع قليلة من تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور علي محمد مجور التي حدد لها فخامة الأخ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية "حفظه الله" في خطابه التوجيهي لها في أول اجتماع له بالحكومة الجديدة عقب أدائها اليمين الدستورية العديد من القضايا كأولويات لها في برنامج عملها للمرحلة المقبلة التي كان في طليعتها قضية الاستثمار حيث وجه بضرورة العمل على تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للاستثمار وتحديد نافذة واحدة للاستثمار وإنهاء دور السماسرة الذين يتلاعبون بالاستثمار.

صلاح العطار

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

بمناسبة انعقاد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن التقينا الأخ صلاح محمد سعيد العطار – رئيس الهيئة العامة للاستثمار وطرحنا عليه العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالاستثمار وبأنشطة ومجالات وفرص الاستثمار في اليمن ودور وجهود الهيئة العامة للاستثمار في النهوض بعملية الاستثمار وغيرها من الموضوعات والجوانب الأخرى في مجال الاستثمار وسبل النهوض به وإزالة معوقاته كافة.. وإليكم فيما يلي نص اللقاء الذي أجريناه معه :

قوانين تشريعية لها عَلاقة بالاستثمار

س: فيما يتعلق بقرار مجلس الوزراء الذي صدر قبل نحو شهر من الآن بشأن إعادة هيكلة الهيئة وعدم إدماجها مع هيئة المناطق الحرة وضمكم إلى عضوية المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية والقرارات المصاحبة ذات الصلة بموضوع الاستثمار.. كيف تقرءون أهمية ودلالات هذا القرار؟

جـ في البدء نشكر صحيفة 14 أكتوبر على اهتمامها بقضايا الإستثمار ومستجداته في الساحة وبالنسبة للإجابة عن السؤال، فإن إعادة هيكلة الهيئة أصبحت ضرورة في المرحلة القادمة، وذلك ترجمة لرؤية الهيئة الجديدة في إعداد إستراتيجية ترويجية من أجل التركيز على ترويج اليمن في أوساط المستثمرين والشركات الإقليمية والدولية المستهدفة لإيجاد شراكة حقيقية مع عدد من هذه الشركات. ودعما لهيكلة الهيئة ستعزز قدراتها بما يتلاءمَ مع هذه الرؤية وبما يتواكب مع التطورات على الساحة من اهتمام القيادة السياسية والحكومة بالنهوض بعملية الاستثمار في اليمن.

والقرار الخاص بعدم دمج الهيئة مع الهيئة العامة للمناطق الحرة جاء بعد دراسة مستفيضة بين اللجنة المكوّنة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومركز خدمات الاستثمار الأجنبي (FIAS) التابع للبنك الدولي التي أوصت بعدم الدمج باعتبار أنه القاعدة والدمج استثناء.

ومن ثم ناقشت اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة المقترح الخاص بالدمج وأقر مجلس الوزراء النتائج التي توصلت إليها اللجنة بعدم الدمج، لأن الدمج لن يساهم في تطوير الواقع الاستثماري بالنظر إلى وظائف كل هيئة على حدة. وأما العضوية في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية فسيكون مرجعية للتنسيق بين الهيئتين في القضايا المتعلقة بالاستثمار في المنطقة الحرة وخارجها وكل ما يتعلق أمام تحد يتمثل في النهوض بعملية الاستثمار في بلادنا من أجل رفع الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية في بلادنا.

ساهمت الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العَلاقة في جمع عدد من الفرص الاستثمارية لتسعة قطاعات اقتصادية واعدة بغرض تسويقها في أوساط المستثمرين

نجاح الاقتصاد يُقاس بمدى قدرة الحكومة على اجتذاب الاستثمارات وقانون الاستثمار لعام 2002م أضاف مزيدا من التسهيلات والضمانات والإعفاءات للاستثمار والمستثمرين وبسط الإجراءات التنفيذية

قانون الاستثمار

س: كيف تنظرون إلى قانون الاستثمار اليمني .. وهل تحملون أية أفكار لتعديله؟

جـ إصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 22 لعام 2002م أضاف المزيد من التسهيلات والضمانات والإعفاءات للاستثمارات والمستثمرين وبسط الإجراءات التنفيذية للحصول على الخدمات التي تقدمها الهيئة للاستثمار والمستثمرين.

وجاء بهذه الصيغة خُلاصة لتجارب تطبيق قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م وما تلاه من تعديلات متلاحقة.

وقد استلهمت التعديلات الأخيرة جوانب القصور التشريعية والإجرائية.

وأود أن أشير إلى أنه ليس هناك ما يمنع من تعديله إذا رأينا حاجة لذلك.

مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار

س: كيف تنظرون إلى أهمية مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن وإلى أين وصلت عملية الإعداد والتحضيرات لعقده وما هو دور الهيئة في ذلك؟

جـ: نشارك الرأي بأن أهمية مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية الذي سينعقد خلال المدة من 22 – 23 أبريل الجاري سيجسد سياسة الانفتاح الإقتصادي وفتح الاقتصاد اليمني للاستثمارات العربية والأجنبية وأيضا يبين استمرار الحكومة في التطبيق الصادق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. وسيكون فرصة للتعارف ولبناء جسور الشراكة بين المستثمرين الخليجيين والأجانب وبين مسؤولي الحكومة والقطاع الخاص، وكذا التعرف عن قرب على الفرص الاستثمارية الواعدة في الجمهورية اليمنية والبيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات.

وسيتم تسويق عدد 100 فرصة استثمارية منافسة في عددٍ من المجالات الخدمية والإنتاجية.

وفيما يتعلق بالجزء الثاني من السؤال حسب علمنا فقد استكملت الإعدادات والتحضيرات للمؤتمر.

وبالنسبة للهيئة فإنها قد ساهمت بالتنسيق مع الجهات ذات العَلاقة من أجل جمع عدد من الفرص الاستثمارية لتسعة قطاعات اقتصادية واعدة بغرض تسويقها في أوساط المستثمرين الخليجيين وأيضا مستثمرين وشركات عربية وأجنبية. هذا وستعمل الهيئة جاهدة على تقديم التسهيلات الممكنة التي من شأنها إنجاح هذه الفعالية التي تستهدف استقطاب رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية إلى بلادنا وإيجاد شراكات حقيقية للاستثمارات في اليمن.

أولوياتنا القادمة

س: وما هي أهم القضايا والموضوعات التي تتصدر اهتمامكم وأجندتكم القادمة؟

جـ: التركيز على إعداد إستراتيجية ترويجية محددة الأهداف والمعالم هي من أولويات الهيئة في المرحلة القادمة – أشرنا إليها في السؤال السابق – وستساعدنا في إعدادها عدد من المنظمات الدولية المتعلقة بهذا المجال، وكذا تعزيز القدرات المؤسسية للهيئة بما يتناسب وهذه الإستراتيجية، وعمل دراسات قطاعية للاستثمار وعمل مسح ميداني للفرص الاستثمارية المتاحة في بعض محافظات الجمهورية وعكسها في خارطة استثمارية للجمهورية اليمنية، وكذلك ما يستجد من موضوعات تصب أهدافها في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات إلى بلادنا.

واقع الاستثمار في اليمن

س: بشكل عام كيف تقرءون واقع الاستثمار في بلادنا والجهود والخطوات الرسمية المبذولة والمطلوبة لخلق بيئة ملائمة له؟

جـ: البيئة الإستثمارية في بلادنا تتحسن بصورة مستمرة خصوصا مع إدراك القيادة السياسية بزعامة فخامة رئيس الجمهورية – حفظه الله – بأهمية الاستثمار في الدفع بعجلة التنمية وتوجهاته الأخيرة للحكومة بتنفيذ البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام للرئاسة ومنها تشجيع الاستثمار، وإيجاد مشاريع إستراتيجية لاستقطاب العمالة اليمنية، والسعي قدما نحو الإصلاحات، كما أن نجاح الاقتصاد يُقاس بمدى قدرة الحكومة على اجتذاب الاستثمارات، وقد قطعت الحكومة شوطا كبيرا لتنفيذ جزء من مصفوفة الإصلاحات قصيرة الأجل وكذا تحسين البيئة الاستثمارية الملائمة لإقامة الاستثمارات بمختلف جنسياتها في بلادنا.

وبالتالي فإننا في المرحلة القادمة سنعمل بجهودنا الحثيثة مع شركائنا الإقليميين من أجل استكمال منظومة المتطلبات الاقتصادية والتشريعية والقانونية والمؤسسية والإدارية لإيجاد بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات الوطنية وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

وسنعمل على اتخاذ خطوات جدية من أجل حل المعوقات التي تظهر أثناء تأدية المهام وذلك تلافيا لظهورها في المستقبل والإفساح للمستثمرين بالاستثمار في اليمن دون معوقات أو عقبات.

تحديات ومعوقات الحركة الاستثمارية

س: برأيكم ما هي أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه وتعيق الحركة الاستثمارية في بلادنا وأبرز العوامل الطاردة للاستثمارات؟

جـ: بالتأكيد هناك من المعوقات التي تواجه الاستثمارات في اليمن من أبرزها ضعف البُنية التحتية، مشاكل الأراضي المخصصة للاستثمار، ضعف القطاع المصرفي للقيام بتمويل المشاريع الاستثمارية، قلة العمالة الماهرة وغيرها.. وسنذل كل الجهود الممكنة وبالتنسيق مع الجهات ذات العَلاقة على اتخاذ خطوات جدية لحل هذه المعوقات التي قد تظهر أثناء تأدية المهام والإفساح للمستثمرين للاستثمار في اليمن من دون وجود المعوقات.

واعتقد في رأيي أنّ بلادنا لا توجد فيها عوامل طاردة للاستثمار، وإنّما كما ذكرنا توجد معوقات سنعمل على إزالتها.

أما التحديات التي تواجه حركة الاستثمار هي النهوض بالاستثمار في اليمن من خلال مواكبة التطورات العالمية في مجال الاقتصاد والاستثمار، وتحسين البيئة الاستثمارية وجعلها بيئة محفزة وجاذبة في ظل المنافسة الدولية قادرة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية التي ستنهض وتدعم الاقتصاد اليمني، وكل ذلك يحتاج على تكاتف وبذل الجهود الرامية من الجميع لتطوير الاستثمار والدفع بعجلة التنمية.

نجاحات وإخفاقات وتحديات

س: كيف تقيِّمون مستوى أداء الهيئة خلال المرحلة الماضية وأبرز النجاحات والإخفاقات التي صاحبت تلك المرحلة؟

جـ: أي مرحلة لها نجاحاتها وإخفاقاتها ولكن المهم كيفية الاستمرار في النجاح وتطويره وتجنب الإخفاقات. كما أن لكل مرحلة تحدياتها وتوجهاتها والتحدي الآن هو النهوض بعملية الاستثمار والاقتصاد والتنمية في بلادنا، هذا ما سنعمله من أجل تطوير آليات الهيئة المتواكبة مع ما يتم تطبيقه في المؤسسات المناظرة المنافسة في مجال الترويج واستقطاب الاستثمارات وذلك بغرض تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى بلادنا لدعم الاقتصاد والتنمية والاستثمار.

إستراتيجية ترويجية جديدة للاستثمار

س: هل توجد لديكم رؤية محددة أو آلية عمل جديدة لتطوير أداء الهيئة خلال المرحلة القادمة .. وما هو الدور المستقبلي الذي يُنتظر من الهيئة القيام به وفق معطيات ومتطلبات المرحلة القادمة؟

جـ: الشق الأول من السؤال سبقت فتم الإجابة عليه في إجابات سابقة حيث أنّ الهيئة ستطور أداءها بعمل إستراتيجية ترويجية باستخدام آليات وتقنيات حديثة تتواكب مع التطورات العالمية الحديثة في مجال الاستثمار وتستهدف استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى بلادنا.

أما الدور المستقبلي الذي يُنتظر من الهيئة القيام به في المرحلة القادمة، المساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في اليمن، والقيام بالمهام الترويجية على أكمل وجه والتعريف بمُناخ الاستثمار في اليمن بين أوساط المستثمرين والشركات العربية والأجنبية وتقديم التسهيلات لهم بما يكفل إيجاد شراكات حقيقية من استثمارات تقام في اليمن وتعمل على دعم الاقتصاد اليمني.

البيئة الاستثمارية في اليمن تتحسن بصورة مستمرة ولا توجد فيها أية عوامل طاردة للاستثمار وإنما هناك بعض المعوقاتً التي سنعمل على إزالتها